بسم الله الرحمن الرحيم

بعد ان سبح باسم ربه الاعلى وصلى على محمد نبيه خير خليفة وعلى آله الذين خصصتهم بزيادة فضل ونعمة ما علوا رمانى ومعلم
الله لما عجب وبعد فهذا كتاب الملخص المنسوب الى افضل العلماء قدوة العلماء مرتبه ومفخر اهل الامام العلامه فخر الملة والدين محمد
الاسلام والمسلمين ناصر الشريعه الحقه الراجى الى الله محمد بن عمر الرازى تغمده الله برحمته ورضوانه واسكنه اعلى غرف جنانه
اشرف الكتب المصنفه فى العلوم الحكميه والمطالب الفقيهيه لاحتوائه على ما ذهب اليه الاوائل مع زيادات نفيسه واعاث
شريفه من قبله سيما وقد اودع فيه سكوكا فيه واعتراضات منبيه على كثير من اكابر العلماء واعيان الحكماء وقواعدهم ومدانيقهم ان رحما القسم
المطلع فيه قبل هذا السن كثيره ومدة شروعه لمطالعه جماعه مركبا رالعلما واعيان الحكما ادام الله معالمهم فالمسوا منى بعد
مطالعتهم اياه ان اشيد اليه شرحا يقسم لحكمى منه والنسبه على ما فيه وحال السكوك الواردة على قوم ان كان له حل وكان اكبارا وماتى
مسعفا بالمامانه مع الفضل الذى اشار كون فى التحف ادام الله فضائلهم والاسفاده من سماع قراءتهم ومع ذلك عاردت
الا اخالف معض ما التمسوه صرعت بعد تردد وتلبث وصفقه فى رمح القسم للحكمى منه الذى استهل على القواعد الكليه الحكميه والماحث
البرهنه المحققه مع حال السكوك المذكوره وايراد ما سوجه عليه مع الجواب عنه ان كان له جواب مستعينا بواهب الصور
والخيوه وموكلا علمه انه خير موفق ومعين قال الامام رحمه الله عليه واسعه وارضى عنه الكتاب الاول فى
الامور العامه وما يجرى مجراها وفيه بيان الوجود والماهيه والوحده والكثره والوجوب والامكان والاستاع
والقدم والحدوث اقول المراد بالامور العامه الامور التى من شأنه ان توجد لذاته والممكن لذاته ومعنى الوجود
على ما سياتى ان كان له وجود هو به موجود وبالماهيه هو ما يحدث حتى ان الكثره من حيث هى كثره تعرض لها
الوحده معها فهى كثره واحده والمراد بالامور العامه الامور التى يجرى مجرى الامور العامه من شأنها ان تكون مفهومات وهى
الماهيه فان الكل هو موجود وهو واجب لذاته ماهيته مفاره لوجوده والوجوب والامكان اعراض تعرض جميع الموجودات
الكليه وكون الوجود زائدا على ماهيتها عارض سنبين ما يجد نفعه لوعلمنا ان وجود واجب الوجود لذاته زائد على ماهيته
كما ذهب اليه الامام كانت الماهيه من الامور العامه وكون الوجود زائدا عليها اعراضا والا كان الممكن كون كل واحد منها بحيث
لا تنفرد ماهيته لا الوجود ولا العدم بل كان منها انما تحصل بسبب خارج والكثره فانها وان كانت عارضه لما ملحق الموجود
الكليه لكنها حاصله لاكثر ما هو موجود ان الانواع التى انما زاد اكثر من انواع التى تحصر كل منها فى شخص واحد واما الكثره
ملا كان لها ما تستند اليه من المعدومات المستعده الوجود فقد من حمله الامور التى يجرى مجرى الامور العامه وان كان
فى الحقيقه وعلى ما سنبين من المنصر ليس كذلك والمراد بالامور التى يجرى مجرى انواع الامور العامه الامور التى تقسم الامور العام
اليها وهى الوجود والواجب والوجود الممكن فان اقسام الوجود اما ظاهره وكذا القدم والحدوث فان الوجود ينقسم

الى الموجود قديم اى غير مسبوق بالعدم قال رحمه الله ان الوجود عرف بعرفين لوجوه بلله الاول على

بوجودى ذهنى والوجود حقيقى والعلم الحاصر سابق على العلم الكلى السابق على الاول فلا يكون اوليا والوجود
ة الكل واحدا والوجود المطلق اولى لقول احد الناس ان الوجود هل هو عنى عن التعريف ام لا والذى اختاره
الامام انه عنى عن التعريف واحتج عليه بثلثه اوجه وتقرير الوجه الاول منها ان هذا الوجود المطلق جزء من كل واحد
من الموجودات المضافه الى اشخاصها مع ان الوجود المضاف الاشخص يشمل على معنى الوجود وكل احد يوجود يدرى
لا ما معنى العلم الذهنى كما لا يحتاج فى تحصيله الى تقدم كسب وطلب فلا يمكن ان يعلم كل احد يوجوده كذلك وكل احد يالوجود
الذى هو حق وجوده قبل علمه بوجوده لان العلم بالحاصر سابق على العلم بالكل والسابق على الاول يجب ان يكون اولى فكل معلوم
بالوجود المطلق يدرى بالوجود المطلق يدرى وهو المطلوب وقوله والوجود الكل احد حواب عن سوال مقدر
وهو ان يقال ان الملازمه ممنوعه لم لا يجوز ان يعلم كل احد الوجود الذى هو حق وجوده بديهى لا يلزم من ذلك ان يكون علم كل احد
مطلق الوجود بديهيا فانه يجوز ان يكون الوجود الذى هو حق وجوده مضاف الشخص مغاير الذى المفهوم للوجود الذى
هو حق الوجود المضاف الشخصى الحاصر حتى يكون الوجودات الذهنيه احق الوجودات المضافه محققه فى المعنى والمفهوم
ما حاب عنه الامام وهو الحاست ان علم كل احد الوجود الذى هو حق وجوده بديهى لزم منه ان يكون علم مطلق الوجود
بديهيا لما سبق من قوله ان الوجود مفهوم واحد مشترك بين واجب لذاته وبين جميع الموجودات الممكنه سارها لا نسلم
ان العلم السابق على العلم الاول يجب ان يكون اولا لما ان المصدق الاولى مضمرا بالتصديق الذى يصور طرفيه فى العقل فان
ة حكم الذهن بنسبه الطرف الذى هو المحكوم به الى الطرف الذى هو المحكوم عليه وحصول ذلك الطرفين فى العقل اما احدهما
حالا ان يكون بالكسب والطرف الاول مسبوق بحصولهما فى العقل لنا ان نقول بحر لا نمنع ان العلم السابق على
كل علم اولى بصورا كان ومصدقا بحب ان يكون اولى بل نقول العلم السابق على العلم المصور الاولى يجب ان يكون اوليا
وبهذا يحصل عرضنا فى هذا المقام مال التصديق البديهى بان المنفصله لا يجتمعان ولا يرتفعان ليس الا التصديق
بانه مسع الحكم على الوجود والعدم ويجب الانصاف باحدهما الى حزه اقول هذا هو الوجه الثانى من الوجوه
البلله لسان هذا المطلوب ونقول ان قال لا سلم ان علمنا بان المنفصله لا يجتمعان ولا يرتفعان علم تصديق بديهى وليس
معناه الا التصديق بانه مسع حكمها على الوجود والعدم ويجب انصافه اما بالوجود واما بالعدم فكون معنى
هذا التصديق البديهى مسوقا تصور هذه الامور الاربعه لا محاله وتصور كون الوجود مغايرا للعدم لكن المغايره
عباره عن الاثنينيه التى تصورها مسبوق بتصور الوحده لكونها مسقومه بها وتصور المقوم قبل تصور المقوم به
ومسبوق ايضا بتصور ماهيه التصديق المطلق لان العلم بالتصديق المطلق قبل العلم بالتصديق بتراص كونه جزءا متوسطا
منه والتصديق المطلق للتصديق المتحد انما يلزم بالضرورة ان يكون تصور هذه الامور المذكوره سابقا على هذا
التصديق البديهى يجب ان يكون تصورات هذه الامور بديهيه والا لزم انقلاب ما هو بديهى الى ما هو غير بديهى

واذا كان كذلك كان حصول الوجود في الخارج للوجود عن الوجود فاذن للوجود وجود اخر واما بيان ان ذلك محال فلانه لو كان كذلك ينقل الكلام بعينه الى الوجود الثاني وهلم جرا ويلزم منه التسلسل وانه محال كما سبق وجواب هذا الاعتراض ونقول ان عنيت بقولك اذا عرفنا ان الممكن الموجود له سبب رجحه حينئذ
ستغنيه عن ريب ولقائل ان يقدح في الجزم الاول ان هذا التردد لا يقدح في
بوجود ذلك السبب وترددنا في كونه واجبا او ممكنا او جوهرا او عرضا لا يقدح في
الجزم بالوجود الذي كان في ذلك السبب موجودا بانه كان في ذلك الوجود عين ماهيته او زائدا عليها فهو ممنوع بل هو قريب
من المنازع فيه فكيف يجعل مقدمة لاثبات نفسه وان عنيت به ان هذا التردد لا يقدح في الجزم بحصول شيء يقال عليه
لفظ الوجود بالاشتراك اللفظي فهو مسلم وحق لكن لا يلزم منه نفي ما ادعيت نفيه وعندنا ان هذا التردد لا يقدح في الجزم
الاول بالتفسير الثاني لا بالاول لم قلتم بانه ليس كذلك لا بد له من دليل قال ان مفهوم السلب مفهوم واحد من حيث انه
سلب فلو كان المقابل له الحالات كثيرة متخالفة المفهوم بطل الحصر او متحد المفهوم وهو المطلوب اقول هذا

كون مفهوم السلب مفهوم واحد ٥

هو الوجه الثاني من الوجهين المذكورين لبيان هذا المطلوب وتقريره ان يقال لو لم يكن الوجود مفهوما واحدا مشتركا
بين الموجودات كلها لما صدق قولنا الشيء اما ان يكون موجودا او معدوما والتالي محال فالمقدم مثله بيان الشرطية ان
الوجود لو لم يكن مفهوما مشتركا بين الموجودات كلها لكان وجود كل شيء اما عين ماهيته او زائدا عليها مغايرا لوجود سائر
الماهيات وكيف كان يكون كل واحد منها مقابلا لمفهوم السلب الذي هو واحد من حيث هو سلب واذا قلنا حينئذ
الشيء اما ان يكون موجودا او معدوما وكانا قلنا الشيء اما ان يكون سوادا مثلا او معدوما او قلنا ان وجود السواد عين
كونه سوادا او قلنا الشيء اما ان يكون موجودا بوجود خاص او معدوما او قلنا ان وجوده زائد على ماهيته وكيف كان لا ينحصر
ذلك الشيء فيهما لجواز ان لا يكون سوادا ولا معدوما بل كان حقيقة اخرى او كان لا يكون موجودا بذلك الوجود الخاص ولا معدوما
بل يكون موجودا بوجود اخر من الوجودات ولما ان التالي محال فظاهر ولقائل ان اعترض عليه الامام في المحصل وقال لا نسلم
صدق ما ذكرتموه من الشرطية فان الشيء في قولنا الشيء اما ان يكون موجودا او معدوما ان كان هو مطلق الشيء من غير الاشارة
الى ماهية معينة كان معنى هذه القضية الشيء اما ان يكون موجودا باحد الوجودات المتخالفة المفهوم واما ان يكون
معدوما وان كان مع اشارة الى ماهية معينة كالسواد مثلا كان معناها ان السواد اما ان يكون موجودا بوجوده الخاص
واما ان يكون معدوما وانحصار مورد القسمة في كل واحد من المثالين في القسمين المذكورين فيه بين اما الاول فلان المقابل
للسلب المطلق من حيث هو سلب احد تلك الوجودات واما الثاني فلان المقابل لسلب وجود كل ماهية هو وجود
تلك الماهية واذا كان كذلك لا تثبت الشرطية المذكورة والامام ذكر في سائر كتبه على هذا المطلوب وجها اخر وهو انه يصح
انقسام الوجود الى الواجب والممكن جزما انه يصح ان يقال الموجود اما ان يكون واجبا او ممكنا ومورد القسمة مشترك
بين القسمين لان كل امر لا يكون مشتركا بين قسمين لا يصح تقسيمه اليهما فان الانسان لما لم يكن مشتركا بين التركي والحجر لا يصح تقسيمه

اليهما فلا يصح ان يقال الانسان اما ان يكون تركيا واما ان يكون حجرا واذا صح ان كل امر لا يكون مشتركا بين قسمين لا يصح تقسيمه اليهما
انعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما صح تقسيمه الى قسمين كان مشتركا بينهما لكن الوجود صح تقسيمه الى الواجب والممكن فهو اذن
مشترك بينهما وهو المطلوب ولقائل ان يمنع المقدمة القائلة بان كل امر لا يكون مشتركا بين قسمين لا يصح تقسيمه اليهما وما ذكرتموه
من المثال انما يدل على صدقها فان المطالب الكلية لا تثبت بالامثلة الجزئية ثم الذي يدل على بطلانها انه يصح انقسام

كون المطالب الكلية لا تثبت بالامثلة الجزئية ٥

العين الى مفهوماتها اذ يصح ان يقال العين اما عين باصرة او عين فوارة او عين ذهب الى غير ذلك من المعاني التي وضع لفظ العين
بازائها مع ان العين غير مشترك بين تلك المفهومات اشتراكا معنويا نعم لو اسقط الاشتراك اللفظي والمعنوي من الاقسام لا يصح التقسيم
اليهما وعكس نقيض هذه المقدمة ان كل ما صح تقسيمه الى امرين او الى امور كان مشتركا بينها اما اشتراكا لفظيا او اشتراكا معنويا
وذلك لا يفيد مطلوبكم وما ذكرتموه من المثال لا يلزم يصح فيه التقسيم المذكور لانتفاء الاشتراك اللفظي والمعنوي قال في ان
الوجود زائد على ماهيات الممكنات وجود السواد مثلا اما ان يكون نفس كونه سوادا او داخلا فيه او خارجا عنه
والاولان باطلان فتعين الثالث اقول مدار بطلان القسمين الاولين وجوه بعض تلك الوجوه يدل على بطلان كل واحد

على ان الوجود زائد على ماهيات الممكنات ٥

منهما وبعضها على بطلان القسم الاول وبعضها على بطلان القسم الثاني اما الوجوه الدالة على بطلان كل واحد منهما فوجهان
الاول قوله انه يصح ان نعقل المسبع عند الشك في وجوده الخارجي على ما لا يخفى فيه وجوده الذهني لو ثبت لانه وان كان
لازما للشعور به لكنه غير لازم في الشعور به ولذلك يتاتى ممن علم المسبع انكار وجوده الذهني والمشكوك فيه ليس نفس
غير المشكوك فيه ولا داخلا فيه اقول تقرير هذا الوجه ان يقال لا شك انا نعقل المسبع ونشك في ان هذا
المعقول هل له وجود في الخارج ام لا والمشكوك فيه مغاير لما هو غير مشكوك فيه وغير داخل فيه اما مغايرته له فظاهر
واما انه غير داخل فيه فلامتناع تعقل الشيء دون تعقل جزئه واذا كان كذلك كان الوجود الخارجي للمسبع ليس نفس المسبع
ولا داخلا فيه بل امرا خارجا عنه وكذلك يمكننا تعقل المسبع مع الشك في وجوده الذهني لان الوجود الذهني للمسبع وان
كان من لوازم الشعور بالمسبع بل هو هو بعينه لانه لا معنى لتعقل الشيء الا حصول صورة ذلك الشيء في العقل واليه اشار
بقوله لانه وان كان لازما للشعور به اي لازم وجود المسبع في الذهن وان كان من لوازم الشعور بالمسبع لكن الشعور
بالوجود الذهني للمسبع ليس عين الوجود الذهني له لان العلم بالعلم بالشيء غير العلم بذلك الشيء ولا لازما للوجود الذهني
للمسبع واليه اشار بقوله لكنه غير لازم في الشعور به والدليل على ان شعورنا بالوجود الذهني ليس من لوازم الوجود الذهني

الشعور

سواء لو كان كذلك لما امكن احد من انكار وجود المسبع في الذهن عند تعقل المسبع والتالي باطل فان من علم المسبع
انكار وجوده الذهني والمشكوك فيه ليس نفس غير المشكوك فيه ولا داخلا فيه لما مر فاذن الوجود الذهني ليس نفس المسبع
ايضا ولا داخلا فيه بل امرا خارجا عنه وهذا الوجه انما يفيد تغاير وجود كل ممكن لماهيته لو امكننا تعقل ماهية
كل ممكن مع الشك في وجوده الخارجي وهو ممنوع والشيخ اشار في الاشارات الى هذا المنع حيث قال واما الانسان

اقتضاه توارد الافعال الاكس على العضله الواحده القسم الرابع الحروف الصلبه المساعده المخارج مال وسببه
ان يكون هذا اصعب من الاول اعلم ان صلابه الحروف مركبه من هذا القسم ومن القسم الاول ما سبحان الا يكون موجبه
لكون هذا القسم اصعب من الاول من ساعد المخارج وما ذكره عله لصعوبه القسم الاول بعض ان يكون ساعد المخارج
موجبا للسهوله لان العله صاكن ان يعارب المخارج بعض موارد الافعال الاكس على العضله الواحده وهذا المعنى
معدوم في هذا القسم موجب ان يكون هذا القسم اسهل من القسم الاول لانه اصعب منه من افعال الاسفال من مخرج
المخرج بعد اسفل على النفس من الافعال الى مخرج قرب منه لهذا السبب يكون هذا القسم اصعب من القسم الاول
واعلم ان الذي ذكرناه من الملاوم والساغر والسهوله والصعوبه انما هو بحسب النظر الى حال الحروف من حيث
مع حروف اما بحسب النظر الى المخارج عند تخلف ذلك بحسب اختلاف الافراد فقد يراح بعض سهوله ما حكمنا
بصعوبته وصعوبه ما حكمنا بسهوله واما القسم الثاني من الاقسام الستة وهو تركيب الحركات بعضها مع البعض
مقول كلما كانت الحركات اعلى كان المركب الحاصل منها اثقل وكلما كانت احف كان المركب الحاصل منها احف
واما القسم الثالث منها الاتحادا بالساكن ولذلك صح ومنهم من خصه بالذكر واحتج عليه بان الحروف الممتده مع
المدغم كقولنا ولا الضالين يجتمع فيها ساكنان هو الالف وحواب به الكلام نحو ان اجماع الساكن الصامت
وما ذكرتموه وان احتمع فيه ساكنان لكن الاول مصوت والثاني صامت ولا يراع نحو ان اجماع مثل
هذين الساكنين انما هو لمسح اجماع ساكنين صامتين وقوله لان الخط سدا من النقطه ولا محاله منهي اليها اسان الى
دليل يدل على ان الساكن الاول فيما ذكروه مصوت وهو ان يقال الالف الحروف الممتده سدا اولا من مصوت
منهي لا محاله الى مصوت كالان الخط سدا اولا من نقطه وستهي لا محاله الى نقطه وان ست سميت الحروف الممتده
بالخط ولكل واحد من هذين الحرفين الممتدين اضافه طرفان بهما مصوتان لا محاله الدليل على جواز
اجماع ساكنين صامتين هو انا اذا وصلنا ساكن عينه من اللفظ اللاتي لزم اجماع ساكنين صامتين لا يقول
لا سلم لزوم اجماع ساكنين اذا وصلنا ساكن عينه من اللفظ اللاتي فانا لما هذا العلم ذكروا ان الصامت الاخير
مسوغ حركه محذوفه بها اذا حوزنا اجماع الساكن لا لساكن اجماع الحروف الممتده اقرب من اجماعها مع عين
الحروف الممتده واما القسم الرابع من الاقسام الستة وهو تركيب الحروف مع الحركات فتركيب كل واحد الحروف
مع كل واحد من الحركات على السوا لا مزيه لبعضها على البعض في الخفه والثقل وكذلك الحكم في القسم الخامس منها وهو
تركيب الحروف مع السكنات واما القسم السادس وهو تركيب الحركات مع السكنات مقول لا سكان المركب
كلما كانت احف كانت اقرب الى السكون بنا اذا كانت اعلى الباب الخامس في الكيفيات المدوته
والمسموعه وما يتعلق به هذه الامور وفيه خمسه مباحث الاول في الطعوم الى آخره اعلم ان الاجسام

اما ان يكون عديمه الطعم واما ان يكون لها طعم والقسم الاول هو الهواء والماء وهو على غير لا تنا اما ان يكون
له طعم خفيفه واما ان لا يكون له طعم في الحس مقطوعا هو الذي له طعم في الخفيفه لكن لشده مكافئته لا تحاله ميه في
محافظ اللسان عند ركه بها اذا احس بحلل الحراره والطفها احس منه بطعم كالحامض والعديم مائه لا تحلل مع بها
من يصير الى الرطوبه المسوغه من اللسان المرخ واسطه في حس الذوق بها اذا احس بحلها احس اصغارا لطيف لها
طعم قوي واما القسم الثاني وهو الاجسام التي لها طعم فاعلم ان بسائط الطعوم ما منه الحراره والملوحه والمران والدسم
والحلاوه والعفوصه والقبض والحموضه ودلالا الجسم الحامل للطعم اما ان يكون لطيفا او كثيفا او معتدلا بين
اللطافه والكثافه وعلى كل واحد من التقادير الثلثه ما فاعل فيه اما الحران او البروده او قوي معتدله بينهما
فالحران ان حلت في اللطيف احدث الحراره وان حلت في الكثيف احدث المران وان حلت في المعتدل
احدث الملوحه والبروده ان حلت في اللطيف احدث الحموضه وان حلت في الكثيف احدث العفوصه
وان حلت في المعتدل احدث القبض والقوي المعتدله من الحران والبروده ان حلت في اللطيف احدث
الحموضه وان حلت في الكثيف احدث العفوصه وان حلت في المعتدل احدث القبض والقوي المعتدله
من الحران والبروده ان حلت في اللطيف احدث الاسوميه وان حلت في الكثيف احدث الحلاوه وان
حلت في المعتدل احدث الفاهه عن البسطه ومن القسم الثاني من قسمي الفقه والمسيح هكذا ذكروا حدوث
هذه الطعوم من غير التعرض لعلل يوجب عليه الظن بان الامر كما ذكروه اذا عرفت هذا فاعلم ان الحراره تحن
الطعوم بالمران لان الحريف اقوى في التحليل من المالح والملوحه لان المالح كانه مكون رطوبه ما رده مانعه
لان سبب حدوث كل ملوحه ان يحالط رطوبه مائيه مثل ملوحه الطعام واعدله الطعم احزا الارضيه تحرقه مانعه
المراح من الطعم محالطه ما عتدالها ان كثرت مرارت ومن هذا سولد الاملاح وملح الماء وهذه الاجزا
الرطبه المائيه غير تحتره في المران ومد يصير الملح من المراره والملح المران وغير ذلك ان يطبخ في الما
ويصفى معالج لذلك المائي حتى تحتد ملحا او يترك منه مستعد ويماثل على ان المالح دون المرة الحموضه ان المورق
والملح المواصفين من الملح المأكول وهو دليل الى ذكرناه او لما في العفوصه امر الطعوم بالقبض
بالحموضه ولذلك تعد الاعراق المهوئه لطعومها بالعفوصه الشديد البرد ما اذا عدلت مثل ما حان
الشمس المعفصه مالت الى العفوصه مثل الحمص بالحموضه بالحلاوه واذا عدلت المران المعفصه
الكمون مد يستقل الحموضه الى الحلاوه ومن غير واسطه العفوصه الحموضه بالحامض وان كان المراد من البعض
مهوئه الاكثر كما يريد انه للطافته ومنوعه في الظاهر والباطن واما العفوصه البعض متمارنان
في الطعم لكن البعض بعض ظاهره اللسان والعفوصه بعض الظاهر والباطن معا مالفه في اجماع

الباب الخامس في الكيفيات المدوته والمسموعه وما يتعلق به هذه الامور وفيه خمسه مباحث الاول في الطعوم الى آخره اعلم ان الاجسام

مجموعه صفي
احكام الطعوم ٥

الطعوم الاخره اقول اما مجتمع في الجسم الواحد طعمان او اكثر اما الاول فكاجتماع المران والعفص في
الحصرم وفي السفاعه وكاجتماع المران والملوحه في السعده وفي السل الوعوعه وكاجتماع الحلاوه والحرافه في العسل
المطبوخ وكاجتماع المران والدفه في الهندبا واما الثاني فكاجتماع المران والحرافه والعفوضه الحادعان مال
ة ازهن الطعوم كيفيات حسقه او محله الى الاخره اقول بسمه ان مال ازهن الطعوم انما كانت
بسبب انها مع ما تحدث دوما تحدث بعضها لمسا صركب من الكيفه الطعمه وهذا الباثه اللمسي امر واحد لا يتغير في
الحس احد بما عن الاخر فنصد ذلك بعطم واحد محض متقر عن سائر الطعوم واذا حاذ ذلك فاذا احصل مع طعم الطعوم
المتوسطه من الاطراف بعربة واحسان معا سم حمله وذلك حرافه فاذا صاحب طعما اخر منها تعرتق من غير احسان
سم حمله ذلك حموضه واذا صاحب طعما اخر يكسف ويخصف بسم حمله ذلك عفوضه وعلى هذا القياس هذا ما لمتق
ذكره من احكام الطعوم ههنا واما سائر المباحث التي منها معد ذكرت في الكتب الطبسه مال ة الادوايح
الى اخره اقول لسر للادوايح عندنا اسم الا من وجهين احدهما من جهه المواقفه والمخالفه مان يعال الرايحه
طسه ورايحه منتنه كما يعال للطعم انه طيب وغير طيب من غير نصور فصل وبيان انها ان تستوفي لها من الطعوم المعاونه
لها اسم متقال لرايحه حلوه ورايحه حامضه مان الروايح التي يعاون الطعوم بسبب الربها ويعرف بها مال
ة عرضه هذه الانواع الى الاخره اقول لما فرغ الامام من الكلام في الكيفيات المحسوسه بالحواس الخمسه
شرع في بيان كونها اعراضا اعلم ان الياس من زعم ان هذه الكيفيات المحسوسه جواهر بحاط الاجسام مالملون
جوهر والمران جوهر وكذلك الحال في سائر الامور المذكوره والذي يدل على صحتها ما قد بين الامام ويقدر ان يعال
كون الجسم اسود لو لم يكن حارا جاعنه واجب الحصول في الموضوع يلزم احد الامور الثلثه وهو اما كونه بعض
الجسم او داخلا فيه او حارجا عنه لكن الوجود لا في المحل وكل واحد منها محال اما الثلثه فبينه وهو اما استحاله
القسم الاول فلانه لو كان كون الجسم اسود بعض الجسم او داخلا فيه لكان كل جسم اسود مركبا في الوجود جسم
اصغر وكل محال واما استحاله القسم الثالث فلانه لو امكن وجوده لا في محل لما لزم من فرض وقوعه محال
لان الملزم لا يلزم من فرض وقوعه محال قد لزم لا لو فرضنا وجوده لا في محل واما ان يكون الجسه اشاره او لا يكون
الجسه اشاره وكل منها محال اما الاول فلانه لو كان الجسه اشاره لكان في جهه لامتناع الاشاره الى ما ليس في الجهه ولو
كان في جهه لكان زايد امتدادا فيها ومفهوم كونه اسود مغاير لمفهوم كونه ممتدا في الجهات فحينئذ هو شيء مغاير
للمقدار وهو مفروض انه مجرد عن المقدار هذا خلف محال واما الثاني فلانه لو لم يكن الجسه اشاره لم يمكن الاحساس
به ولو لم يمكن الاحساس به لم يكن حصقه ناقه لانه سطه قياس هكذا كون الجسم اسود محسوس لانا لا نعني
بالسواد الا هذه الكيفيه المحسوسه وهذا الس المحسوس ملا يكون من هو مفهوم كون الجسم اسود وذلك محال وعلى

السوء بنزع عضه كل واحد من افراد هذه الانواع مال هذا اقوى ما عندي في هذه نظر اقول
يمكن ان يكون ذلك مطرد اقوله وهو انه مال لا يجوز ان يكون مشارا اليه وفي جهه قوله لو كان لذلك كان
له امتداد فيها ملنا لا نسلم مان يكون الجوهر الفرد عندكم بعقد وجوده موجود مشار اليه في جهه ولس في محل
مع انه لس له امتداد في الجهه سلمنا لكن لا نسلم انه لو كان كذلك لكان يلزم حلاف الفرض وما يلزم من ذلك ان لو كان العرض
كونه غير معارن للمقدار ولس كذلك بل الفرض كونه غير حال في محل لا مال لو كان معارنا للمقدار كان حالا في محل مكون
حالا في محل والفرض حلافه لا نا نقول لا نسلم لزوم ذلك مانه لا يلزم من معارنه للمقدار حلوله فيه لجواز
ان يكون موجودا للمقدار سلمناه ولكن لا نسلم ان يكون الجسم اسود محسوس مانه من الاعتبارات العقليه ولا يلزم
من كون السواد محسوسا كونه محسوسا لان مفهوم احدهما غير مفهوم الاخر وهو يمكن ان يجاب عن هذا الاخير بما حرر
الكمه هكذا لو لم يكن السواد خارجا عن ماهيه الجسم واجب الحصول في محل كان ما ينس الجسم اوداخلا فيه او
خارجا عنه ممكن الحصول لا في محل وكل واحد منها محال على ما مر بيانه القسم الثاني القسم والثالث وفيه
مبحثان الاول في انواع هذا القسم الاخره اقول المشهور ان انواع هذا القسم الى خمسه الاول الاستعداد
الشديد على الانفعال كالصحاحه والصلابه الثاني الاستعداد الشديد على الانفعال كالمراضه واللين
وسمى هذا النوع الثاني القوه الثالث الاستعداد الشديد على ان يفعل كالقوه على المصارعه وهذا النوع والنوع
الاول يسمان القوى مال الامام وهذا النوع اي النوع الثالث بالحقيقه خارج عن هذا القسم لان القوى على
المصارعه سلعتا مور بلته احدهما العلم بملكات الصناعه وبانها القوى على ملكات الصناعه وبالجملة كون الانسان
بحيث يعسر عطفها وعلها والاولان من باب الحال والملكه لانهما من الكيفيات النفسانيه واما الثالث فهو
في الحقيقه عبارة عن القوى على المعاومه والانفعال واذا كان كذلك لا يكون القوه على المصارعه اراد مغايرا
للقسم الاول داخلا تحت هذا القسم اذا عرفت هذا فاعلم انا اذا حسنا الكلام في الانواع الاربعه
واردنا ادخال هذه الاقسام الثلثه تحت نوع منها لابد ان نذكر معنى محصلا مسركا من ملكات الاقسام لكنا ان
نجعله نوعا للملكه وحسنا لتلك الاقسام فاذا اردنا ان نذكر معنى مسركا من هذه الاقسام الثلثه ان ادخلنا
القسم الثالث تحت هذا النوع كما هو المشهور علمنا انه استعداد حسي كامل عسر من خارج او نقول
انه المدد الطسعي الذي به يسهل حدوث امر ما حدوث على ان يرجح حدوثه به مالعا وكان من العبان الثانيه اولى
من الاولى لان الاستعداد من باب المضاف ملكيف ملكون نوعا للملكه وهذا الوهم ساقط والاقسام الثلثه لان
العامل والمعمول مسركان في حدوث الحادث اما هم بهما ان القوى على الانفعال يرجح بها حدوث الانفعال
والقوى على المعاومه يرجح بها حدوث المعاومه والقوه على الفعل يرجح بها الفعل فالاقسام الثلثه مسركه

يجب في الروايح ٥
يجب في عرضه هذه الانواع ٥
القسم الثاني وهو الثلثه وفيه مبحثان الاول في انواع هذا القسم ٥

بحث في الصلابة والمعابل
في اللين ٥

ء كونها مبادي حسمانيه لحدوث حوادث مترجحه بها واما اذا لم يدخل القسم الثالث تحت هذا النوع بل القسمين
الاولين فيظهر واردنا ان نذكر معنى مسرة كما سنها بحث لابد خل فيه القوه على الفعل فلنا انه الذي به يترجح العابل
ء احد جانبي قبوله ولا قبوله مال ء العابل عن الصلابه واللين الى اخره اقول ذهب
بعضهم الى ان العابل عن الصلابه واللين هو عابل البضاد لان الصلابه من استعداد طبع نحو الانفعال
واللين استعداد طبع نحو الانفعال ما سر حمل احد هذين الاستعدادين عدما للاخر اول من العكس منها اذ ن ان
وجودان لا يمكن اجتماع احدهما في المحل الواحد وكان العابل منهما عابل الضدين والامام ذهب الى ان
العابل عنهما عابل العدم والملكه واصح عليه ما ذكرنا من ان اللين عدم والصلابه وجوديه يلزم منه ان العابل
منهما عابل العدم والملكه اما الاول فلان اللين الذي هو عباره عن قبول الانعمار ليس الا قبول حركه وسكون وهذه
العالمه حاصله للجسم معلله بكونه جسما من حيث هو جسم لان كل جسم هذه العالمه واذا كانت هذه العالمه
حاصله للجسم معلله به امتنع ان تكون معلله بمعنى اخر وجودي والا لزم ان تكون الصفه الواحده معلله بذات
الجسم وبامر اخر وذلك محال لامتناع ان يكون المر الواحد بالذات وبالغير معا وذلك لان كونه بالذات
يقتضي ان لا يرتفع الا بارتفاع الذات وكونه بالغير يقتضي ارتفاعه عند ارتفاع ذلك الغير وان كانت الذات
باقيه فيلزم ارتفاعه عند وجود الذات وعدم ارتفاعه وذلك جمع بين النقيضين وانه محال بالضروره
واذا كان كذلك فلا حاجه لنا الى اثبات امر وجودي هو علة لهذه العالمه واما الثاني فلان الصلابه التي
هي عباره عن امتناع قبول الانعمار ليست لذات الجسم والا لكان كل جسم صلبا ولا لعدم امر من الامور والا
لكان قابله وهو قبول الانعمار بعلة اذ لكل امر الوجودي الذي هو امتناع معلل بعدمه لما ثبت ان عدم المعلول
معلل بعدم العله وقد بينا استحاله كون هذه العالمه معلله بامر وجودي واذا ثبت ان امتناع بعلله ذات
الجسم وبامر عدمي كان معللا بصفه وجوديه واذا ثبت ان اللين عدم والصلابه وجوديه كان العابل منهما
عابل العدم والملكه مال القسم الثالث في الحال والملكه الى اخره اقول هذا القسم في
الكيفيات المختصه بذوات الانفس الناميه ما يحال والملكه اذا عرفت هذا فنقول الكيفيه النفسانيه ان كانت
غير راسخه بحيث حالا وان كانت راسخه مستحكمه بحيث ملكه والاختلاف فيها بالعوارض المفارقه لا بالفصول
لان الاختلاف فيها لو كان بالفصول لامتنع ان تكون الكيفيه النفسانيه الواحده بالشخص حالا وملكه والتالي
باطل لان الكيفيه النفسانيه الواحده بالشخص كالكتابه مثلا اما ان لا يكون حالا واذا استحكمت صارت ملكه
فلا ان الشخص الذي كان صبيا صار رجلا فعلم ان هذا كل ملكه كانت حالا اصلا ولا يجب ان يصير كل حال ملكه بل
حال وعن هذا كثير من انواع هذا الجنس من بعض انواع الكيفيه النفسانيه هنا ونوجه الناظر الى علم النفس

القسم الثالث في الحال والملكه ٥